

بيان المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فرانشيسكا ألبانيز، والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، تالانغ موفوكينغ، تصفان الاعتقال التعسفي الجماعي الذي يتعرض له الفلسطينيون من قبل إسرائيل، بأنه "قاس" و"غير قانوني"، وتشددان على ضرورة المساءلة في قضية وفاة الأسير خضر عدنان فيما كان رهن الاحتجاز*

٢٠٢٣/٥/٣

حقوق الإنسان

وصفت خبيرتان أمميتان مستقلتان في مجال حقوق الإنسان الاعتقال التعسفي الجماعي الذي يتعرض له الفلسطينيون من قبل إسرائيل بأنه "قاس" و"غير إنساني"، وشددتا على ضرورة المساءلة في قضية وفاة السيد خضر عدنان فيما كان رهن الاحتجاز. وكان السيد عدنان، البالغ من العمر ٤٥ عاماً، قد توفي في زنزانته صباح الثلاثاء بعد إضراب عن الطعام استمر قرابة ثلاثة أشهر احتجاجاً على "سياسة إسرائيل واسعة النطاق المتمثلة في اعتقال الفلسطينيين بشكل تعسفي في ظروف بغیضة وبغياب ضمانات المحاكمة العادلة". جاء ذلك في بيان أصدرته اليوم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ السيدة فرانشيسكا ألبانيز، والسيدة تالانغ موفوكينغ المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وقالت الخبيرتان الأمميتان: "أضرب خضر عدنان عن الطعام بعد فترة وجيزة من اعتقاله في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٣ من قبل السلطات الإسرائيلية بتهم تتعلق بالإرهاب. وعلى الرغم من التدهور الخطير لصحته، رفضت السلطات الإسرائيلية الإفراج عن عدنان أو نقله إلى المستشفى، واستمرت في احتجازه في مرفق مستشفى السجن، دون تقديم رعاية صحية كافية، حسبما ورد". وأشارت المقررتان الخاصتان إلى أن السيد عدنان كان قد اعتقل ١٢ مرة على الأقل في الماضي، وقضى حوالي ثماني سنوات في السجن، معظمها رهن الاعتقال الإداري، وأضرب عن الطعام خمس مرات.

"شهادة على سياسة غير إنسانية"

وأضافت الخبيرتان: "مصرع خضر عدنان هو شهادة مأساوية على سياسة وممارسات الاعتقال الإسرائيلية القاسية واللاإنسانية، فضلاً عن فشل المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل على المخالفات القاسية التي ترتكب ضد السجناء الفلسطينيين".

* المصدر: أخبار الأمم المتحدة

<https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120077>

ووفق البيان، تحتجز إسرائيل حالياً ما يقرب من ٤٩٠٠ فلسطيني في سجونها - من بينهم ١٠١٦ معتقلاً إدارياً موقوفين لأجل غير مسمى دون محاكمة أو تهمة وبناءً على معلومات سرية. وقد وصل عدد المعتقلين الإداريين في المعتقلات الإسرائيلية إلى أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٨، على الرغم من الإدانات المتكررة من قبل هيئات حقوق الإنسان الدولية والتوصيات التي وُجّهت لإسرائيل بوضع حد لهذه الممارسة على الفور.

وقد لجأ العديد من الأسرى الفلسطينيين إلى الإضراب عن الطعام في السنوات الأخيرة احتجاجاً على "وحشية ممارسات الاعتقال الإسرائيلية".

وفي هذا الصدد، قالت الخبيرتان: "لا يمكننا فصل سياسات الاعتقال الإسرائيلية عن الطبيعة الاستعمارية لاحتلالها، التي تهدف إلى السيطرة على وإخضاع جميع الفلسطينيين في الأراضي التي تريد إسرائيل السيطرة عليها. إن الممارسة المنهجية للاحتجاز الإداري ترقى إلى مستوى جريمة حرب تتمثل في حرمان الأشخاص المحميين عمداً من حقهم في محاكمة عادلة ونظامية".

وألحّت المقررتان الخاصتان على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمحاسبة إسرائيل على أعمالها غير القانونية في الأرض المحتلة أكثر من أي وقت مضى، "ووقف تطبيع جرائم الحرب التي أصبحت حقيقة يومية في حياة الفلسطينيين".

وتساءلتا: "ما عدد الأرواح التي يجب أن تُزهق قبل أن يتم تحقيق أبسط قدر من العدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة؟".

* يشار إلى أن المقررّين الخاصين والخبراء المستقلين، يعيّنون من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف وهي جهة حكومية دولية مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. ويكلّف المقررون والخبراء بدراسة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنصب شرفي، فلا يعد أولئك الخبراء موظفين لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجراً عن عملهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>